برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الإستراتيجية القطرية لهاييتي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/7/2
12 September 2001
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ODM): Mr F. Roque Castro

كبير موظفي الاتصال (ODM): Ms G. Segura رقم الهاتف: 066513-2207

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تعد هاييتي من أفقر بلدان العالم، وأفقر بلدان الأمريكتين، بسبب مواردها الطبيعية المحدودة والمستغلة استغلالا مفرطا، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي شبه الدائم، والكوارث الطبيعية المتواترة. ويعيش أكثر من ثلثي السكان، البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة، تحت حد الفقر المدقع المحدد بمبلغ ١٦٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة[1] سنويا. ويتعين على معظم الأسر الفقيرة، الوحيدة الوالد أو التي تعيلها امرأة في كثير من الأحيان، أن تعيش بأقل من ٤٠ دولارا للشخص سنويا. ويعاني البلد من عجز مزمن في الإنتاج الغذائي يقرب من ٥٠ في المائة من احتياجاته (والنسبة تتزايد)، وعجز غذائي كامل بعد الاستيراد والمعونات يبلغ ٧ إلى ١٠ في المائة من الاحتياجات. وتفي المعونة الغذائية بنسبة ٥ إلى ٨ في المائة من الاحتياجات الغذائية.

ويقدر نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، الذي ظل دون تغيير أو يتراجع منذ ٤٠ عاما، بمبلغ ٤١٣ دولارا، ويبلغ صافي الدخل السنوي للفرد في المناطق الريفية ١٣٤ دولارا. وفي عام ٢٠٠٠، تراجعت هاييتي، المصنفة ضمن أقل البلدان نموا، والتي تحتل المرتبة رقم ١٥٠ من أصل ١٧٤ بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية (المرتبة ١٢٣ من حيث المساواة بين الجنسين) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، قياسا بعام ١٩٩٠ (المرتبة ١٢٤). ويعاني ٣٢ في المائة من الأطفال من سوء تغذية مزمن (يعاني ٨ في المائة من سوء حاد في التغذية)، ويحصل أقل من ٥٠ في المائة من السكان على مياه شرب نقية وصالحة للشرب. وتبلغ وفيات الأطفال–الأحداث ١٣١ وفاة من بين كل ٠٠٠ ١ مولود حي (تدهور)، وتبلغ وفيات الأمهات ٥٢٣ من بين كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي. ويبلغ صافي معدل القيد في التعليم الابتدائي ٦٥ في المائة، و٥٢ في المائة من الكبار أميون (٥٤,٤ بالنسبة للنساء).

والهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية المقترحة (ينتمي هذا المخطط إلى الجيل الثاني) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (مواءمة الدورة البرنامجية مع مؤسسات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة)، هو تمكين السكان الأشد ضعفا من تلبية احتياجاتهم الغذائية على المدى القصير، والاستثمار في الرصيد البشري، على المدى القصير والمدى الطويل، علهم يخرجون من دوامة الفقر. والمجموعات المستفيدة على سبيل الأولوية هي النساء والأطفال الأشد فقرا في المناطق التي تحددها الحكومة، و**البرنامج**، ومؤسسات الأمم المتحدة باعتبارها ذات أولوية وهي: المنطقة الشمالية، والمنطقة الشمالية الشرقية، ومناطق معينة مهمشة جدا مجاورة لمنطقة العاصمة بوروبرانس.

ومخطط الاستراتيجية القطرية مشتق من إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية (مايو/أيار ٢٠٠١)، الناجم هو ذاته عن التقييم القطري الموحد (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠).

[1] الدولار الأمريكي الواحد يعادل ٢٣ غردا هاييتيا.

ويتوقع أن يستفيد من البرنامج الرئيسي ٢٥٠ ٠٠٠ مستفيد سنويا، و ٦٠ ٠٠٠ مستفيد من البرنامج التكميلي (رهنا بتوافر الموارد). ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. وستشمل الاستراتيجية المحددة لهاييتي ثلاثة مجالات، تتفق مع الأهداف الأول والثاني والرابع والخامس:

- **النساء والأطفال الضعفاء: التعليم والتغذية**. يتمثل الهدف على المدى الطويل فيما يلي: "١" المساهمة في الحد من سوء التغذية بالنسبة للمجموعات الأشد ضعفا، ومن بينها المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والسل؛ "٢" تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للمشاركة والمواظبة على المدرسة (بالمعنى الموسع للعبارة)؛ "٣" دعم أنشطة الشركاء الرامية إلى إعادة دمج المجموعات الأشد ضعفا في المجتمع عن طريق تنفيذ أنشطة تعليمية واجتماعية مجتمعية.
- **استغلال مستجمعات المياه: الحماية والإنتاج**. الهدف هو وضع نظام إدارة متكاملة وتشاركية لمستجمعات المياه الثلاثة، التي يوجد أحدها على حدود الجمهورية الدومينيكية، وذلك لتحسين استغلال البيئة.
- **تخفيف آثار الكوارث: الاستعداد والتصدي**. الهدف هو الإسهام في الحد من الأخطار التي يواجهها السكان الأشد ضعفا في المناطق المستفيدة في حالة حدوث كوارث طبيعية، سواء أكان ذلك في المناطق الريفية أو في الأحياء المحرومة في المدن.

مشروع القرار

وافق المجلس التنفيذي على مشروع مخطط الاستراتيجية القطرية لهاييتي (WFP/EB.3/2001/7/2) وأذن للأمانة بأن تشرع في صياغة برنامج قطري يراعي تعليقات المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع

انعدام الأمن الغذائي على مستوى القطر

١- لقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي المزمن، والتدهور العام في جميع مجالات الأحوال المعيشية في هاييتي، إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

٢- ويعيش ثلثا السكان تقريبا تحت حد الفقر، والجزء الأكبر منهم يعيش تحت حد الفقر تماما. والاقتصاد بمجمله في هاييتي مصاب بالكساد منذ ٤٠ عاما. فقد شهدت هاييتي عملية إفقار تدريجي من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٨، تتسم بانخفاض نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار[٢]. والقوة الشرائية غير كافية، خاصة في المناطق الريفية، حيث تكون مصادر الدخل غير زراعية بشكل أساسي. وبعد الانقلاب الذي حدث في عام ١٩٩١، والحصار الذي فرض في عام ١٩٩٣، حدث تدهور كبير في الحالة الاقتصادية للبلد.

٣- وارتفعت النسبة المخصصة للغذاء من الدخل الأسري من ٥٦ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٩. وتضاعفت تكلفة الأغذية بالأسعار الثابتة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١، وزادت خمسة أمثال بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وفي المحافظات[٣]، تشهد الأسعار تقلبات كبيرة حسب فترات العام[٤]. ويستهلك استيراد السلع الغذائية ٧٨ في المائة من العملات الأجنبية المتأتية من الصادرات.

٤- وتوفر الأغذية غير مستقر ويعاني من عجز هيكلي مزمن يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و٢٥٠ ٠٠٠ طن من الحبوب. ولتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في هاييتي على النحو اللائق[٥]، يلزم ما مجموعه ١,٨ مليون طن من الحبوب (٢٢٥ كيلو غراما للفرد سنويا). ويسهم الإنتاج الوطني حاليا بنحو ٩٨٠ ٠٠٠ طن صاف من الحبوب، أي أكثر قليلا من ٥٠ في المائة من الاحتياجات. وتصل عمليات الاستيراد التجارية، التي زادت بنسبة كبيرة منذ عام ١٩٨٦، إلى ما يتراوح بين ٤٥٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب (٢٨ في المائة من الاحتياجات)، وتمثل المعونة الغذائية ١٠٠ ٠٠٠ إلى ١٦٥ ٠٠٠ طن من الحبوب سنويا (٥,٥ إلى ٨ في المائة من الاحتياجات). وتبلغ الكمية الإجمالية المتوافرة ما يتراوح بين ١,٥٣ و ١,٦٣ مليون طن من الحبوب، مما يمثل ٩٠ إلى ٩٣ في المائة من الاحتياجات. والإنتاج الغذائي غير كاف بشكل عام في هاييتي – من حيث الكمية والنوعية – لتغطية العجز المرتبط بالضغط السكاني الكبير، ذلك أن عدد السكان قد زاد من ٣,١ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٨ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٠ (تقدير).

٥- والعملات المتأتية من التحويلات النقدية من مواطني هاييتي المقيمين في الخارج – المقدرة بمبلغ ٣٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار – والمساعدات الخارجية قد مكنت البلد من المحافظة على توفير الأغذية بشكل مستقر نسبيا بفضل عمليات الاستيراد التجاري؛ بيد أن هذا المستوى لايزال غير كاف، فضلا عن أنه يتسم بقدر بالغ من الهشاشة.

---

[٢] مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بنك جمهورية هاييتي.
[٣] دراسة حساب استهلاك الأسر، التقييم القطري الموحد.
[٤] تقرير عن الأمن الغذائي، الشبكة الأوروبية للأمن الغذائي، ١٩٩٩.
[٥] لم يحدث قط تحديد الاحتياج اليومي من الطاقة بشكل عملي. وهناك عدد من التقديرات النظرية للاحتياج تستخدمها المنظمات المختلفة، منها هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي (٢ ٢٥٠ سعرا حراريا في عام ١٩٩٥، و١ ٩٨٠ سعرا حراريا في عام ١٩٩٧)؛ ومنظمة الأغذية والزراعة (٢ ٢٤٠ سعرا)؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية–اوبرن (٢ ٢٣٥ سعرا). وتشير عملية حسابية للأرصدة الغذائية في الوضع الراهن إلى حاجة واضحة إلى استهلاك ١ ٧٩٥ سعرا (استنادا إلى الفترة ١٩٨٧–١٩٩٦).

٦- ومع استفحال الفقر النقدي، يظل الفقر البشري يثير القلق بوجه خاص. والمشاكل المرتبطة بقضايا الجنسين في هاييتي توجد على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فانتشار الأشكال المتعددة للمعاشرة دون زواج تجعل الرجل أقل حرصا على تلبية احتياجات أطفاله وشريكته. ومن ثم، تضطلع المرأة بمسؤوليات شاقة للوفاء باحتياجات الأسرة ومقومات بقائها على قيد الحياة، مما يضطرها إلى القيام بأنشطة متعددة ومرهقة.

٧- والاستخدام البيولوجي للأغذية لا يتم على النحو الأمثل، نظرا لتفشي الأمراض المعدية، والمستوى غير الملائم لتنقية مياه الشرب والحصول عليها (٥٣ في المائة في بوروبرانس، و٤٥ في المائة في المناطق الريفية[٦])، وعدم مراقبة نوعية الغذاء. والمياه غير الصالحة للشرب، الحاملة لعوامل مسببة للأمراض، تسهم في خلق بيئة غير صحية.

٨- وفيما يلي الآثار المباشرة المترتبة على انعدام الأمن الغذائي في هاييتي: (١) يعاني ١٥ إلى ١٩ في المائة من الأطفال من نقص الوزن عند مولدهم؛ (٢) يعاني ٣٢ في المائة من الأطفال من سوء تغذية مزمن، و٨ في المائة من سوء تغذية حاد؛ (٣) نقص المغذيات الدقيقة، مثل الحديد وحمض فوليك، التي تتسبب في فقر الدم (٣٥ إلى ٤٠ في المائة من النساء و٤٠ إلى ٥٠ في المائة من الأطفال). وإذا كانت المناطق الريفية تعاني من سوء تغذية مزمن بشكل أكبر من المناطق الحضرية في بوروبرانس (٣٥ في المائة مقابل ٢٠ في المائة)، فإن المنطقتين تعانيان من نسبة مماثلة فيما يتعلق بسوء التغذية الحاد (٨ في المائة). ولا توجد فروق ملحوظة بين البنات والبنين.

٩- وكان معدل القيد بالتعليم الابتدائي في عام ١٩٩٨، ٦١ في المائة، وأقل من ١٥ في المائة في التعليم الثانوي[٧]. وإن لم يكن هناك حاليا فرق كبير بين معدلي قيد البنات والبنين، فإن الحال ليس كذلك بين المناطق الريفية والحضرية حيث تتفاوت المعدلات تفاوتا كبيرا (٨٦ في المائة مقابل ٦٧ في المائة). وفي الأسر الأشد فقرا، تتعرض البنات أكثر من البنين للانقطاع عن المدرسة بسبب المصاريف المدرسية والأعمال المنزلية التي يقمن بها. وتبلغ نسبة الأمية بين السكان ٥٢ في المائة، ولكن ليس من النادر أن تصل هذه النسبة في المناطق الريفية إلى ٨٠ في المائة بين النساء.

١٠- وينقطع عن الدراسة ما يقرب من ثلاثة أرباع التلاميذ خلال المرحلة الأولى أو الثانية من التعليم.

١١- ويتأثر السكان الفقراء في هاييتي تأثرا شديدا بالكوارث الطبيعية التي تضرب البلد كل عام: الجفاف (محليا كل عام، وإقليميا كل ثلاثة أعوام)، والأعاصير (مرة كل عام على الأقل)، والفيضانات الدورية (عدة مرات كل عام) التي يترتب عليها آثار متعددة تؤدي إلى تدهور بيئي كبير. والمناطق النائية شديدة التأثر لاسيما وأن الوصول إليها أمر صعب. وفضلا من ذلك، تقع هاييتي على صدع زلزالي غير نشط منذ عدة عقود، ولكن من الممكن أن يتسبب في خسائر هائلة.

١٢- وعلى الرغم من تحسن الإدارة المؤسسية للأمن الغذائي (هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي، إدارة الحماية المدنية)، فإن هاييتي لا تملك حاليا، ولن تملك على المدى المتوسط، الموارد اللازمة لمواجهة العجز الغذائي الكبير.

١٣- وقد تراوح حجم المعونة الغذائية في هاييتي[٨] بين ٦٨ ٠٠٠ طن كحد أدنى في عام ١٩٩١، و١٦٥ ٠٠٠ كحد أقصى (تقدير ٢٠٠١). وتجدر الإشارة إلى أن ٧٠ في المائة من المعونة تحول إلى نقد لتمويل برامج ومشاريع إنمائية مختلفة تحددها بصورة مشتركة الجهات المانحة والحكومة. ويقدم نحو ٦ في المائة من المعونة من خلال قنوات

---

[٦] تقرير فريق واسامز ١٩٩٩، الذي أشار إليه فريق التأمل "الصحة" في التقييم القطري الموحد، منظومة الأمم المتحدة وجمهورية هاييتي، هاييتي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.

[٧] معلومات مستقاة من وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، مشار إليها في مجموعة الإحصاءات الاجتماعية، المجلد الأول؛ وزارة الاقتصاد والمالية/معهد هاييتي للإحصاء والمعلوماتية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بور-أو-برانس، ٢٠٠٠.

[٨] هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي، **والبرنامج**/interfais.

متعددة الأطراف، أي من خلال **البرنامج** (٣ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٨، و١٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٠). وتمثل مساعدات البرنامج إذن ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من المعونة الغذائية الموزعة مباشرة على المستفيدين الأشد ضعفا.

التوجيه الجغرافي

١٤- يبدو من الصعب إجراء عملية توجيه جغرافي موضوعي بسبب نقص المعلومات والإحصاءات، وعدم إمكانية التعويل عليها حال وجودها[٩]. ومن ثم تستند في أغلب الأحيان تقديرات مستوى الفقر والأمن الغذائي، وتوزيعهما في البلد إلى دراسات تجرى من وقت لآخر وتمول من مصادر خارجية. وعلى الرغم من هذا النقص في البيانات، فإنه من المقبول بشكل العام أن الأربع مناطق الواقعة في الشمال والوسط[١٠] هي أشد المناطق معاناة من هشاشة الأوضاع. وفضلا عن ذلك، يركز البرنامج القطري **للبرنامج** أنشطته على المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، وتؤيد الحكومة هذا التركيز. كما أن هناك تركيز دائم بالتعاون مع الشركاء والمنظمات غير الحكومية الرئيسية، وتدعم هذا التركيز المعلومات والخبرات المكتسبة خلال تنفيذ الأنشطة.

١٥- واستهلت الحكومة، بدعم من جهات عدة من بينها **البرنامج**، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، برنامجا لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وحدد تحليل تمهيدي عوامل موضوعية معينة تؤكد شدة هشاشة أوضاع المناطق الشمالية والشمالية الشرقية. وتتسم هذه المناطق بما يلي:

- **هشاشة البيئة**: المناخ قاحل، وبعض المناطق في المقاطعتين لا منفذ لها على الساحل، ولا توجد أشجار في المنطقة بشكل شبه تام.
- **ضعف الدخل الأسري**: يوجد تفاوت كبير، تمت ملاحظته في عام ١٩٩٦، بين نفقات[١١] أسرة عادية في مقاطعات الشمال (٤٢١ ٨ غوردا) والشمال الشرقي (٣٦٣ ٨ غوردا)، وفي ثلاث مقاطعات أخرى (ارتيبونيت: ٢٣٦ ١٢ غوردا؛ الوسط: ٣١٩ ١٥ غوردا؛ والغرب: ٧٥٠ ١٣ غوردا)[١٢].
- **كساد الاقتصاد**: أدى إغلاق أكبر الشركات الزراعية الصناعية في السبعينات، وعدم قدرة زراعة الغلة (البن والسيزال) على المنافسة إلى تدمير أهم القطاعات الاقتصادية في الشمال، مما أسفر عن تسريح آلاف المواطنين في المنطقة.
- **مشاكل سوء التغذية**: معدل انتشار سوء التغذية وحدته بين الأطفال مرتفع من حيث القيمة المطلقة في جميع المقاطعات (٢٥ إلى ٣٨ في المائة)، بما في ذلك منطقتا الشمال والشمال الشرقي (٣٥ و٢٧ في المائة على التوالي بالنسبة للنقص الحاد في النمو "الطول مقارنا بالسن").
- **المخاطر التي تتهدد الصحة**: النساء منهكات بشكل عام بسبب مهامهن الأسرية المتعددة، ومن العاجل العمل على **تحسين** حالتهن الصحية[١٣]. وفي عام ١٩٩٨، مثلت المقاطعتان ٢١ في المائة من حالات وفاة الأمهات عند

---

[٩] أجري آخر تعداد للسكان في عام ١٩٨٢، ولا تقوم الحكومة، إلا فيما ندر، بجمع معلومات إحصائية.
[١٠] المناطق الشمالية الغربية، والشمالية، والشمالية الشرقية، والوسط.
[١١] تستخدم عادة كمؤشر لاستبدال الدخل.
[١٢] دراسة قاعدية بشأن ضمان سبل العيش في ارتيبونيت، والوسط، والشمال، والشمال الشرقي، والغرب، رابطة السبتيين للإغاثة والتنمية، توسكان، ١٩٩٧.
[١٣] مسح تغذوي حسب المقاطعة، الصفحة ٥٤، هايتي، ١٩٩٥.

الولادة على الصعيد الوطني[١٤]. ويؤثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز على الأطفال بصورة مزدوجة، فهم يصابون بالمرض ويتيتمون. وهذا الوباء منتشر أيضا بين الحوامل بدرجة كبيرة.

- **تعدد الكوارث الطبيعية**: اقتران الجفاف والفيضانات في المنطقة في عام ٢٠٠٠، وكذلك ذكرى الأضرار التي تسبب فيها الإعصار جورج، تؤكد شدة تأثر هاتين المقاطعتين بالكوارث الطبيعية.
- **شبكة الأمان الاجتماعي**: كان الغياب شبه الكامل للمنظمات غير الحكومية ذات النزعة الإنسانية عن هاتين المقاطعتين في بداية التسعينات، وكذلك ضعف السكان المستفيدين، من العوامل الهامة في توجيه برنامج **البرنامج**. ويمكن التنسيق الوثيق بين الحكومة والجهات المانحة و**البرنامج** وشركائه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من ضمان تغطية المنطقة بشكل متكامل.

١٦- ومع مراعاة هذه العوامل، يطابق التوجيه الجغرافي المقترح للبرنامج القطري ٢٠٠٢-٢٠٠٦ برنامج الأنشطة الحالي، أي: مقاطعتا الشمال والشمال الشرقي (انظر الخريطة المرفقة). كما سيشمل البرنامج القطري مناطق معينة محرومة في منطقة العاصمة بور-او-برانس، وذلك للحد من شدة ضعف مجموعات معينة (مثل أطفال الشوارع أو المجموعات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز).

١٧- وعلى سبيل المقارنة، يقدر مجموع السكان بـ ٨ ملايين نسمة، ويبلغ تعداد سكان المقاطعة الشمالية ٤٦٧ ٨١١ نسمة، وتعداد سكان المقاطعة الشمالية الشرقية ١٤١ ٢٦٢ نسمة (معهد هاييتي للإحصاء والمعلوماتية، ١٩٩٩)، وتمثل النساء أكثر من النصف بقليل، ويقل سن نصفهم عن ١٨ سنة.

المستفيدون

١٨- سيظل المستفيدون من الأنشطة هم بشكل أساسي النساء والأطفال الفقراء[١٥]. ولكن تحسين تقدير طبيعة عناصر وديناميات انعدام الأمن الغذائي بين هؤلاء السكان، استنادا إلى بيانات مستقاة من خبرات شتى الشركاء، من شأنه أن يؤدي إلى تعديل توزيع موارد **البرنامج** وأشكال تخصيصها في المستقبل.

١٩- ويكمن عدد من العوامل وراء الفقر وانعدام الأمن الغذائي للأسر الأشد ضعفا في هاتين المقاطعتين وفي بعض الأحياء الحضرية: قلة الموارد الطبيعية والإفراط في استغلالها وسوء إدارتها؛ تداعي الاقتصاد بسبب عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي في البلد؛ مشكلة الجوع الملح التي تحول دون استثمار الأسر في الموارد البشرية وتعزيزها. ومن ثم تبدأ دوامة الفقر المتمثلة في ما يلي:

- الضغط الديموغرافي وانتشار زراعة الكفاف (أقل من ١,٧ هكتار من الأرض للأسرة) يؤثران سلبا على البيئة، وينجم عن ذلك تكثيف نظم الإنتاج. وتجري إزالة أشجار الغابات لأغراض الزراعة السنوية، ولإنتاج فحم الخشب (مصدر ٨ في المائة من دخل الأسر). وتعجز التربة عن استبقاء المياه، ويزداد التآكل ، ويتدهور العائد، المنخفض جدا أصلا.
- يرتكز اقتصاد الأسر الأشد فقرا في المنطقة على زراعة الكفاف والتجارة البسيطة، وهذان القطاعان في تدهور مطرد. وتعتمد المجموعات الضعيفة أكثر فأكثر على التحويلات النقدية (١٢ في المائة من الدخل الأسري) التي

---

[١٤] مجموعة الإحصاءات الاجتماعية، المجلد الأول.

[١٥] بما في ذلك أطفال الشوارع (يقدر عددهم بـ ١٠ ٠٠٠ طفل، ٨ ٠٣٠ طفلا منهم في بو-أو-برانس، وكاب هاييتي وجاكميل، في عام ١٩٩٨)، الذين يندر وجود معلومات بشأنهم، ولكنهم فقراء جدا ومعرضون بدرجة كبيرة لانعدام الأمن الغذائي.

تأتي خاصة من الولايات المتحدة وكندا و/أو الهجرة إلى الجمهورية الدومينيكية أو بلدان أخرى في المنطقة بحثا عن عمل. وما لم يتحقق استقرار البيئة السياسية الاقتصادية، فسيستمر إهدار رأس المال الفردي والجماعي. وتشهد دينامية المنطقة الشمالية الغربية في الجمهورية الدومينيكية على القدرات الاقتصادية الكامنة في المقاطعات المجاورة في هاييتي.

- ولن تتمكن الأسر الأشد فقرا في هاتين المقاطعتين من فك طوق الفقر، والاستفادة من الأنشطة الاقتصادية، ما لم يتسن لها الاستثمار بشكل أكبر في مواردها البشرية، وبشكل خاص في التعليم. ولكن ما دامت الأسر فريسة الجوع، فسينقطع الأطفال عن المدرسة، سواء بسبب عدم قدرة أسرهم على دفع المصاريف المدرسية أو للعمل (٧٥ في المائة من التلاميذ في المنطقة الشمالية و ٧٦ في المائة في المنطقة الشمالية الشرقية ينقطعون عن المدرسة خلال المرحلة التعليمية الأولى أو الثانية). ويبلغ متوسط الفترة الدراسية في المقاطعتين ٧,٣ سنة. وتشارك ١٠ في المائة من البنات في الفئة العمرية ٥-٩ سنوات و٣٣ في المائة من البنات في الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة في القوة العاملة، ولا يذهبن إذا إلى المدرسة[١٦].

٢٠- وتوجد هذه العوامل المؤثرة بشكل أكثر تواترا في الأسر التي تعيلها نساء، حيث يكون الدخل أقل (على المستوى الوطني، بلغ الدخل السنوي لأسرة يعيلها رجل ٧٧٣ ٢٠ غوردا في عام ١٩٩٦، مقابل ٣٩١ ١٣ غوردا للأسرة التي تعيلها امرأة[١٧]).

٢١- وبشكل عام، فإن فترة سد العجز في شمال البلد صعبة خاصة بين شهري يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني. ولكن يحدث بشكل متواتر أن تمر فترات تسود فيها هشاشة الأوضاع طوال العام بسبب التقلبات المناخية. ويؤثر هذا سلبا على دخل الأسر إلى حد أن الأبوين يعجزان ماديا عن إرسال أطفالهما إلى المدرسة عند بدء العام الدراسي، الذي يتزامن مع فترة هشاشة الأوضاع التغذوية. ويشجع وجود مقاصف مدرسية الأبوين في هذه الحالات على إرسال أطفالهما إلى المدرسة منذ بدء العام الدراسي.

أولويات الحكومة وسياساتها لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسة العامة

٢٢- تتمثل أولوية الحكومة الجديدة في "الوصول إلى مستوى نمو يتلاءم مع التنمية البشرية. وهذا من شأنه أن يتيح للإنسان الالتحاق بالتعليم [...] والتمتع بالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع صون كرامته واحترام حقوق الجميع"[١٨].

٢٣- ومن بين محاور العمل الرئيسية ذات الأولوية ما يلي:

- **وضع الخطة الوطنية للتعليم**: تحسين البنية الأساسية، وتوفير التعليم للجميع، وإعداد برامج لتعليم وإعداد المدرسين، وإنشاء برامج صحية/تغذوية (مؤلفة من منتجات من هاييتي إن أمكن)، وتدريب شامل للآباء والأمهات في مجال الصحة/التغذية، ومحو أمية الكبار.

---

[١٦] مجلة sectorielle santé، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ١٩٩٩.
[١٧] رابطة السبتيين للإغاثة والتنمية، توسكان، ١٩٩٧.
[١٨] مؤسسة فانمي لافالاس، الاستثمار في الإنسان، برنامج اقتصادي واجتماعي ٢٠٠١-٢٠٠٦، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠.

- **توفير خدمات الصحة الأساسية للجميع؛ تخفيض عدد الوفيات وانتشار الأمراض، والاهتمام بصحة المجموعات الأشد ضعفا – الأطفال والنساء.** وفي المجال التغذوي، يتجه نشاط الحكومة نحو توفير تغذية تكميلية كافية للسكان المعرضين للخطر بأكبر درجة (الحوامل والأطفال في سن المرحلة قبل المدرسية والمرحلة المدرسية)؛ وتعتزم الحكومة أيضا توزيع حبوب لإزالة الديدان على جميع الأطفال في المدارس. وفضلا عن ذلك، سينفذ برنامج لتحسين الصحة التناسلية والصحة العامة[١٩].

- **مواصلة وتشجيع الإنتاج الوطني، لا سيما الزراعة، وإصلاح البيئة وحمايتها:** التحكم في المياه، والإصلاح الزراعي، والإعداد، وهيكلة القطاعات، ودعم التسويق، وترميم مستجمعات المياه وحمايتها.

- **القيام بأعمال البنية الأساسية لفك طوق العزلة عن المناطق المحلية، باستخدام تقنيات تستدعي كثافة عالية من العمالة.** مما سيمكن السكان من المشاركة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

سياسات الأمن الغذائي

٢٤- ترمي سياسات هاييتي الخاصة بالأمن الغذائي إلى تحقيق ما يلي، على مستوى:

- **فرص الانتفاع:** "١" زيادة الدخل (برامج الغذاء مقابل العمل؛ الائتمانات صغيرة الحجم والشركات الصغيرة؛ دعم القطاع غير الرسمي)؛ "٢" تعزيز المنافسة، وإضعاف نظم احتكار القلة والاحتكار واتحادات الاستيراد.

- **الاستخدام البيولوجي:** "١" مكافحة الأمراض المتصلة "بالتغذية"، والحصبة وإسهال الأطفال، وبرامج مراقبة السل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز؛ "٢" توسيع نطاق برامج تنظيم الأسرة؛ "٣" المراقبة التغذوية والمكملات التغذوية؛ "٤" الحصول على المغذيات الدقيقة (الحديد وحمض فوليك، وفيتامين ألف؛ واليود).

٢٥- وتشمل الالتزامات التي تعهدت بها هاييتي في روما سبعة مجالات محددة هي:

(١) تهيئة الظروف العامة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تفضي إلى تحقيق الأمن الغذائي؛

(٢) القضاء على الفقر، والحصول على تغذية ملائمة وكافية؛

(٣) زيادة الإنتاج الغذائي بشكل مستدام ؛

(٤) إسهام التجارة في تحقيق الأمن الغذائي؛

(٥) الاستعداد لحالات الطوارئ الغذائية والوقاية منها والتصدي لها؛

(٦) الاستثمار على النحو الأمثل في الموارد البشرية، والقدرات الإنتاجية الدائمة، والتنمية الريفية؛

(٧) التعاون في تنفيذ خطة العمل والإشراف عليها.

٢٦- وكانت هذه الالتزامات موضع تقرير مفصل بشأن تطبيق خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية حتى نهاية عام ١٩٩٧ (هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي، ١٩٩٨).

---

[١٩] اللجنة التقنية للصحة، اللجنة المكلفة بالإدارة في الفترة الانتقالية بين حكومة بريفال وحكومة ارستيد، اقتراح برنامج عمل لأول مائة يوم لحكومة ارستيد – قطاع الصحة، فبراير/شباط ٢٠٠٠.

٢٧- وتتفق هذه الأولويات الحكومية تماما مع محورين من المحاور الاستراتيجية الثلاثة ذات الأولوية للتنمية في هاييتي المحددة في التقييم القطري الموحد، والمفصلة في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، حيث تتمتع منظومة الأمم المتحدة بميزة نسبية:

(أ) التعليم للجميع، وتنمية الموارد البشرية، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن بين الموضوعات المحددة: التدريب المهني، وتعزيز العمل المنتج، والسكان، والصحة، وثقافة السلام.

(ب) الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

٢٨- ونظرا لضعف قدرات هاييتي المالية والإدارية، فهي لا تدعم الزراعة ولا استيراد وتوزيع السلع الغذائية المستوردة؛ كما لا توجد برامج لبطاقات الحصص الغذائية. بيد أن الحكومة تعتزم توزيع وجبة غذائية يومية على الأطفال في المدارس.

سياسات المعونة الغذائية

٢٩- تستخدم المعونة الغذائية لأغراض متعددة. فالبرنامج الأمريكي PL-480، الباب الثالث، يحول إلى نقد؛ وتستخدم إيرادات بيع القمح ودقيق القمح والقرنيات في تمويل مشاريع معدة بصورة مشتركة بين حكومة هاييتي والحكومة الأمريكية. والأمر كذلك بالنسبة للمعونة المقدمة من كندا واليابان. وكانت المعونة التي تقدمها فرنسا تحول في الماضي إلى نقد من خلال منظمة غير حكومية فرنسية (العمل من أجل مكافحة الجوع)، وتستخدم إيرادات البيع في تمويل مشاريع صغيرة.

٣٠- ويوزع جزء آخر من المعونة الغذائية على المستفيدين مباشرة، وهم أساسا أطفال المدارس والمستفيدون من برامج التغذية (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ شهور و٥٩ شهرا والحوامل والمرضعات والمصابون بالسل). وتمول هذه البرامج أساسا من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، و**البرنامج**. وتستخدم أيضا المعونة في إطار برامج الغذاء مقابل العمل. وخلصت عملية تقييم لهذه البرامج أجريت لحساب هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي إلى أن المعونة الغذائية تمكن من إنجاز أعمال ذات أهمية في معظمها، ولكن من نوعية متوسطة، وأحيانا لا تدوم إلا قليلا؛ وفضلا عن ذلك، فإن صيانة الإنجازات المحققة تشوبها في أغلب الأحيان مثالب، خاصة في حالة عدم تحديد أساليب الإشراف التقني. وتثير مسألة دفع الرواتب باستخدام الأغذية بعض المشاكل الإدارية، ولكنها تتيح تحديد المستفيدين بمزيد من الدقة[٢٠]. ونلاحظ أن المشاكل المحددة أعلاه لا تتعلق حتما بالمعونة الغذائي بالذات. فقد أبديت نفس الملاحظات بشأن برامج الطوارئ التي تستهدف الحد من الفقر، على الرغم من أن الرواتب كانت تدفع نقدا (شارليه، ١٩٩٨).

٣١- **سياسات وآليات التحويل النقدي**. شهدت السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا ومطردا في إدارة التحويل النقدي للمعونة الغذائية في هاييتي. فهذه المعونة تخضع لعملية تنسيق وثيق بين الجهات المانحة ومكتب إدارة برامج المعونة الإنمائية، وهو هيئة حكومية مستقلة لتنسيق وإدارة التحويل النقدي للمعونة الغذائية. ويشجع **البرنامج** شركاءه على الانضمام إلى الآليات المحددة: برمجة عمليات التسليم حسب نوع السلعة، وتنفيذها على نحو موات، وسلاسة النهج فيما يتعلق بالأساليب الإدارية لعملية التحويل النقدي. ويمكن من جهة أخرى أن تقدم هاييتي الدعم التقني لبلدان أخرى ترغب في تحسين نظام تنسيق التحويل النقدي للمعونة، أو إنشاء نظام من هذا القبيل.

---

[٢٠] تقييم برامج الغذاء مقابل العمل، مذكرة تجميعية رقم ٤، هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي، وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩.

٣٢- **السياسة الخاصة بالمعونة الغذائية "مشروع"**. لا تؤيد الحكومة نهجا للمشاريع غير واضح. فهي توصي بنهج للبرامج، سواء فيما يتعلق بالتحويل النقدي للغذاء أو بالنسبة للتوزيع المباشر على المستفيدين. ولذا تؤيد الحكومة نهج برامج **البرنامج** الذي يتيح لها تكثيف مساعدتها لأشد الناس ضعفا باللجوء إلى أنواع مختلفة من الأنشطة لتغطية الخدمات بمزيد من الفعالية. وتؤيد الحكومة توجيه المعونة الغذائية، إلى حين حدوث تحسن عام في الحالة الاقتصادية للبلد، لكي تصل مباشرة إلى أشد الناس ضعفا وتسهم في الحد من انعدام أمنهم الغذائي.

٣٣- **سياسات المعونة الغذائية فيما يتعلق بحالات الطوارئ**. أنشأت الحكومة وحدة للوقاية من الأخطار والتصدي للكوارث، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و**البرنامج**، ومؤسسات أخرى للأمم المتحدة، وكذلك شركاء آخرين. وقد حققت هذه الوحدة تقدما ملحوظا في العامين الماضيين بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ والتصدي لها. وقد شجع أداء البرنامج خلال فترة الجفاف في المنطقة الشمالية الشرقية، وبعد الفيضانات التي اجتاحت المنطقة الشمالية، السلطات المحلية على إعادة استخدام النهج المتبع بالتنسيق مع **البرنامج**. ويمكن اتباع النهج، واللامركزية، وتفويض السلطة للمكتب الفرعي في كاب هاييتي من السيطرة على هذا النوع من حالات الطوارئ.

تقييم أداء البرنامج

٣٤- تستند عناصر تقييم البرنامج القطري والأنشطة المبينة أدناه إلى دراسة منتصف المدة التي أجرتها الحكومة ومكتب **البرنامج** في هاييتي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، وكذلك إلى تقييم منتصف المدة لبرنامج **البرنامج** في هاييتي، الذي أجري في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ (WFP/EB.3/2001/6/7). كما استخدم **البرنامج** عددا من عمليات التقييم التي أجريت خلال العامين الماضيين: تقرير تقييم برنامج الأمن الغذائي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، ومايو/أيار ٢٠٠١)، وتقييم المقاصف المدرسية (الذي أجرته الشبكة الأوروبية للأمن الغذائي لصالح الاتحاد الأوروبي، وتقييم داخلي أجرته الحكومة) (عام ٢٠٠٠)، وتقييم برامج الغذاء مقابل العمل، أجرت هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩)، وتقييم برنامج الصحة للوكالة الكندية للتنمية الدولية – كندا (١٩٩٩).

فعالية عملية تحديد المستفيدين

٣٥- لاحظت عمليتا التقييم اللتان أجراهما **البرنامج** أن مساعدات **البرنامج** تحدد بشكل جيد عموما السكان الأشد فقرا، لا سيما الأطفال والنساء. وفي النشاط المعني بالبنية الأساسية والإنتاج الزراعي، تحدد المجتمعات المحلية المشاريع بشكل تشاركي، ولكن يمكن تحديد المستفيدين بشكل أفضل. وفضلا عن ذلك، لا تستغل بعض الفرص لمشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار.

٣٦- والمشاريع الحكومية التي يدعمها **البرنامج** ليس لديها معرفة كافية عن البيئة الاجتماعية التنظيمية للمرأة، والدورات التدريبية المقدمة لا تراعي على النحو الكافي قضايا الجنسين، ولا تقيم بالقدر الكافي آثار المشاريع على وضع المرأة والبنات في المدرسة. ويجري، أو يزمع، إدخال تحسينات (خطة عمل، ودراسة نوعية عن مشاركة النساء في لجان الإدارة، وبرامج تدريب مخصصة لموظفي **البرنامج** والنظراء وكذلك المستفيدين، ودراسة أثر العلاقة بين المقاصف المدرسية ومواظبة البنات على المدرسة). وفي مجال المقاصف المدرسية، سيركز **البرنامج** أنشطته التكميلية (تحسين المواقد، والمراحيض، وما إلى ذلك) على مدارس البنات على سبيل الأولوية.

٣٧- وستستمر جميع هذه الجهود خلال دورة البرمجة القادمة. ولذلك، فمن الضروري توفير الوسائل اللازمة.

الأثر

٣٨- يؤكد التقييم أن أهداف البرنامج القطري تتفق إجمالا مع سياسة **البرنامج** المحددة في الوثيقة المرجعية "تحفيز التنمية". ويبدو البرنامج القطري الحالي منطقيا ويقوم على أساس سليم، سواء من حيث الأهداف الرئيسية أو أنواع الأنشطة المنفذة؛ كما أنه يتسق مع سياسات الحكومة. وفيما يتعلق بقضايا الجنسين، فالبنات يمثلن في مشروع التعليم ٥٠ في المائة من المستفيدين. وفي مشروع الصحة/التغذية، تمثل البنات ٦٥ في المائة من الأطفال المستفيدين من معونة **البرنامج**. وفي جميع المشاريع، تكون الأغذية المقدمة مدعومة، كما تم تدريب آلاف النساء في مجالات مختلفة تتعلق بالتغذية.

مواطن القوة والضعف في التنفيذ

٣٩- ترد أدناه مواطن الضعف الرئيسية الملاحظة في عمليات التقييم المختلفة:

- فيما عدا نشاط المقاصف المدرسية الذي تنفذه وزارة التربية الوطنية، لم تتمكن الوزارات الأخرى من الوفاء بالتزاماتها المالية المقررة في إطار الأنشطة. ونظرا لعدم توفر الموارد المالية والبشرية، كان التنفيذ أبطأ مما هو متوقع، والإشراف التقني قاصرا، والمتابعة كان يعوزها الفعالية، ولم تقدم المدخلات التكميلية التي كثيرا ما تكون ضرورية بالنسبة لبعض الأعمال.
- عدم كفاية البنية الأساسية من الطرق، وضعف قطاع الإمداد يخلقان بشكل عام مشاكل في الإمداد يسيطر عليها البرنامج، ولكن تظل هناك مخاطر حدوث مشاكل تتصل بالإمداد.
- ينبغي تحسين متابعة الأثر وتقييمه (انظر الفقرة ٤٣ أدناه).
- لا يتمتع موظفو **البرنامج** دائما بالإعداد المطلوب في بعض المجالات مثل قضايا الجنسين، أو متابعة الأثر وتقييمه.

٤٠- وأبرزت عملية التقييم مواطن القوة التالية:

- التشاور والتنسيق الوثيقين مع الوزارات، والجهات المانحة، والشركاء الآخرين (منظمات غير حكومية، ومؤسسات الأمم المتحدة).
- تحسين إدارة الموارد، ويشهد على ذلك الانخفاض الكبير في الخسائر بعد التسليم التي انخفضت من ١٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- تحسين استخدام المنتجات الجاهزة (التدريب في مجال إعداد الأغذية، وإنتاج البسكويت، مما أتاح زيادة استهلاك المنتجات من ٥ في المائة إلى ٩٥ في المائة).
- تحسين التكامل بفضل "الجسور" المقامة بين المشاريع، وأنشطة الشراكات المتعددة المنفذة حول موضوع تحسين التعليم والبيئة التعليمية.
- بدء تقديم الدعم لوضع الخرائط بالتشاور مع شركاء آخرين (مثل هيئة التنسيق الوطني للأمن الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الأوروبي).

- اللامركزية الفعلية لعمليات **البرنامج** ولإدارتها (إنشاء مكتب فرعي في كاب هاييتي)، والدور الذي سيؤديه هذا المكتب الفرعي في إطار الشراكات على النحو المحدد في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

الإنجاز مقارنا بالتكلفة

٤١- في عام ٢٠٠٠، حول **البرنامج** ٩٨٠ طنا من القمح إلى نقد (١ في المائة من المعونة الغذائية المحولة إلى نقد) المقدم من الحكومة الكندية لدعم الأنشطة المدرسية وأنشطة الإصحاح (لم تحدث عمليات تحويل إلى نقد في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩). وأودعت الأموال بالعملة الأجنبية للمحافظة على القيمة الحقيقية للمنحة. وتم تحديد خطة استخدام بالتشاور مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية وسلطات هاييتي. وأدت مشاكل هامة خاصة بالتنفيذ ومتعلقة بجميع الشركاء إلى تأخير دفع الأموال.

٤٢- وكان **البرنامج** يواجه قبل عام ١٩٩٩ خسائر كبيرة جدا بالنسبة لدقيق القمح؛ فالواقع أن دقيق القمح، المستخدم في صنع الخبز المقدم في المدارس، يفسد مع الوقت. وبالتشاور مع الجهات المانحة والحكومة وشركة مطاحن هاييتي، يقدم البرنامج منذ عام ١٩٩٩ القمح إلى شركة المطاحن، وتوفر هذه الشركة الخاصة للبرنامج الكميات اللازمة من الدقيق أولا بأول وفقا للاحتياجات. بل حدث أن شركة المطاحن قدمت كميات من الدقيق في انتظار أن تقدم الجهة المانحة القمح. وقد قضى هذا النهج على الخسائر تماما، كما أنه يكفل الإمداد المنتظم بمنتجات جيدة النوعية.

أثر المعونة الغذائية على الإنتاج الزراعي والأسواق

٤٣- إن المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** في الإطار المؤسسي للمدارس ومراكز الصحة ليس لها أي أثر سلبي، أو لها أثر محدود جدا، على الأسواق و/أو على الإنتاج لأن المستفيدين لا يحصلون بشكل عام على قدر كاف من الأغذية. وعلى نقيض ذلك، ففي إطار الأنشطة المتعلقة بالبنية الأساسية والإنتاج الزراعي، يبيع المستفيدون جزءا من الأغذية التي يحصلون عليها مقابل عملهم. بيد أن هذه الكميات محدودة جدا. ويقوم المشروع، وفقا للتوصيات الخاصة بمشاريع الغذاء مقابل العمل، بتكييف الأنشطة وفقا لجدول المواسم الزراعية، ويحاول تخفيض عدد الحصص الموزعة.

الرصد والإبلاغ

٤٤- لاحظت البعثات الجهود التي يبذلها مكتب **البرنامج** في هاييتي فيما يتعلق بالزيارات الميدانية والتقارير الدورية (المعدة وفقا لخطة تقارير قياسية) التي تعد بانتظام كل ثلاثة شهور. وعلى الرغم من أن الزيارات الميدانية تمكن من إجراء متابعة عددية كافية، أوصت البعثات بالتركيز بشكل أكبر على جانب "تقييم الأثر" بإنشاء نظام منطقي للمتابعة/التقييم. وإدراكا لهذا القصور، الناجم جزئيا عن ضعف الموارد البشرية التي وفرتها الحكومة، اتخذت تدابير لتحسين متابعة/تقييم الأثر. ومن بين هذه التدابير، من المقرر إجراء دراسات اجتماعية اقتصادية، وكذلك برنامج محدد لمتابعة أثر الأنشطة. ومن المتوقع أن تكون هذه المسألة موضع اهتمام خاص في البرنامج القطري القادم، وذلك من جانب الحكومة و**البرنامج** وشركائه على السواء.

الخاتمة

٤٥- يتسق البرنامج الحالي مع أهداف مكافحة الفقر، كما أن توجيهه الجغرافي سليم. وهو يفوق بشكل واضح المشروعات المنفذة في الماضي، التي كان يقتصر كل منها على قطاعه دون اتصال فيما بينها. والبرنامج القطري،

الذي يتكامل بشكل جيد مع الأولويات الوطنية، منسق بشكل جيد مع أنشطة الشركاء الآخرين؛ وقد مكن من التصدي بمرونة لحالات طارئة.

التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

المجموعات المستفيدة والتوجيه الجغرافي

٤٦- يتمثل الهدف الأساسي للاستراتيجية المقترحة في تمكين أشد الناس ضعفا من تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية على المدى القصير، والاستثمار في الرصيد البشري، على المدى القصير والمدى الطويل على السواء، علهم يخرجون من دوامة الفقر. ويقترح التوصل إلى عدد ٢٥٠ ٠٠٠ مستفيد سنويا بالنسبة للبرنامج الأساسي، و ٦٠ ٠٠٠ مستفيد بالنسبة للبرنامج التكميلي (رهنا بتوافر الموارد). والمجموعات المحددة على سبيل الأولوية هي الأسر الأشد فقرا، لا سيما النساء والأطفال الأشد فقرا، في المناطق ذات الأولوية التي تحددها الحكومة و**البرنامج** ومؤسسات الأمم المتحدة، وهي المقاطعة الشمالية والمقاطعة الشمالية الشرقية، ومناطق معينة مهمشة جدا في جوار العاصمة بوروبرانس. فهذه المناطق تعاني من انعدام مزمن في الأمن الغذائي، ولا تشملها برامج الدعم التي ينفذها شركاء آخرون. وتزداد حدة انعدام الأمن الغذائي بانتظام في فترات المجاعات والكوارث الطبيعية.

المجالات الرئيسية للمساعدة

٤٧- تتفق الأهداف الأول والثاني والرابع والخامس من سياسة تحفيز التنمية، المقترحة في إطار هذه الاستراتيجية، مع المحاور الاستراتيجية ذات الأولوية المختارة في التقييم القطري الموحد وإطار المساعدات الإنمائية لهايتي:

- **المحور الأول**: التعليم للجميع، وتنمية الموارد البشرية؛
- **المحور السادس**: دمج مكافحة الفقر في قضايا الجنسين، والسياسات والأنشطة الرامية إلى تحسين مستوى الحياة ونوعيتها؛
- **المحور السابع**: التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي، وحماية الموارد البيئية وتنميتها، واستخدامها على نحو مستدام.

٤٨- وإضافة إلى ذلك، سيقدم **البرنامج** الدعم، بالاتفاق مع الحكومة، في الحالات التالية:

- أنشطة واقعة في نطاق الأولويات التي حددتها الحكومة.
- التزام قاطع (من حيث الموارد المالية والموارد البشرية) من جانب الحكومة والوزارات التقنية المعنية و/أو الشركاء.

دعم التزام **البرنامج** وشركائه لصالح المرأة.

- أنشطة تقع في نطاق شراكة واسعة النطاق وتشغيلية، سواء أكان ذلك مع السلطات المحلية أو مؤسسات الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية أو المجتمع المدني.

- تركيز جغرافي يمكن من تآزر الأنشطة، وتخفيض تكاليف التوزيع بفضل وفورات الحجم، وتركيز أنشطة المتابعة/التقييم، التي رؤي أنها ضرورية لإحداث أثر.

٤٩- ووفقا للتوصيات الواردة في تقييم البرنامج القطري، سيواصل البرنامج القطري القادم تنفيذ وتعزيز الأنشطة المضطلع بها لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في هاييتي.

⇦ *المجال المقترح – النساء والأطفال الضعفاء: التعليم والتغذية*

٥٠- يستجيب مجال المساعدة هذا للهدفين الأول والثاني من سياسة تحفيز التنمية. وترمي هذه المساعدة على المدى الطويل إلى تحقيق ما يلي: "١" الإسهام في الحد من سوء التغذية بين الفئات الأشد ضعفا؛ "٢" تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للمشاركة والمواظبة على المدرسة (بالمعنى الموسع للعبارة)؛ "٣" دعم أنشطة الشركاء الساعين إلى إعادة دمج الفئات الضعيفة جدا في المجتمع (أطفال الشوارع مثلا) من خلال أنشطة تربوية واجتماعية محلية.

٥١- وسيستهدف مجال المساعدة هذا على وجه الخصوص ما يلي: (١) تشجيع الحوامل على التردد على مراكز الصحة منذ بداية الحمل لتحسين عملية زيادة الوزن، وبالتالي زيادة وزن الأطفال عند المولد، وتخفيض الوفيات الناجمة عن سوء التغذية بين الأطفال دون العامين؛ (٢) القيام على نطاق واسع بتطوير كافة وسائل الاتصال والتدريب للجماعات الضعيفة في مجالات الصحة والتغذية والصحة العامة والصحة التناسلية وحقوق النساء والأطفال؛ (٣) التشجيع على المواظبة على المدرسة، لا سيما بالنسبة للبنات، من خلال أنشطة تنظيمية (الصحة المدرسية، والبنية الأساسية، والتدريب)؛ (٤) دعم أنشطة الشركاء المعنيين بإعادة التنشئة الاجتماعية وتعليم أطفال الشوارع والفئات الأخرى من الأطفال المهجورين، وهي مجموعات ضعيفة بشكل خاص.

⇦ *المجال المقترح – استغلال مستجمعات المياه: الحماية والإنتاج*

٥٢- يستجيب مجال المساعدة هذا للهدف الخامس من سياسة تحفيز التنمية. فتدهور التربة في المناطق الجبلية، التي تغطي ما يقرب من ثلثي الأراضي، يثير القلق بشكل خاص. والإدارة التشاركية للمناطق الريفية، مع تحميل السكان المسؤولية بشكل فعلي، ستسهم في وقف هذه العملية. ومشاركة مؤسسات الأمم المتحدة في هذا المجال مرهونة بالإرادة السياسية للحكومة، التي ينبغي أن تتجسد في تخصيص اعتماد مالي يتناسب وحجم مشكلة تدهور الموارد الطبيعية في البلد، وفي اعتمادها مسبقا لخطة لاستغلال الأراضي. ولعل تدخل منظومة الأمم المتحدة يساعد الحكومة على اتخاذ تدابير من هذا القبيل.

٥٣- وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، حددت منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، و**البرنامج** بشكل خاص، هدفا على المدى الطويل يتمثل في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للسكان في إطار التنمية الريفية المستدامة. ونظرا لخبرة منظومة الأمم المتحدة الميدانية في البيئة الريفية، ودعما لأثر نشاطها، فإنها تركز قسطا كبيرا من جهودها على منطقة جغرافية محددة، وخاصة في المنطقة الشمالية الشرقية حيث ينفذ **البرنامج** وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أنشطة بالفعل.

٥٤- وقد وافقت الحكومة رسميا على عناصر خطة العمل من أجل البيئة الخاصة بهذا القطاع الفرعي. ويقضي النهج الجاري التصديق عليه بما يلي: (١) اختيار مستجمعات المياه ذات الأولوية على أساس إمكاناتها الاقتصادية، وعدد السكان الذين يعيشون حولها، ووضعها الاستراتيجي؛ (٢) مشاركة المجتمعات المحلية الريفية؛ (٣) التخطيط اللامركزي والمتكامل لإدارة مستجمعات المياه في إطار تخطيط أوسع نطاقا لتنمية القطاع الزراعي، المتكامل هو ذاته

في برنامج إنمائي شامل؛ (٤) تحميل السكان المسؤولية عن هذه المستجمعات عن طريق العمل بشكل تشاركي على إعداد خطط إدارة لا مركزية ومتكاملة على جميع المستويات الإدارية.

٥٥- وفي إطار جهد متضافر مع جميع الشركاء، بما في ذلك المجتمعات المحلية لمستجمعات المياه المختارة، سيسهم **البرنامج** في وضع نظام إدارة متكامل وتشاركي لثلاثة مستجمعات مياه، أحدها على حدود الجمهورية الدومينيكية، لاستغلال البيئة على نحو أفضل. وستشمل هذه الإدارة المتكاملة إعداد خطط للتنمية المحلية على أساس تشاركي، وسيبدأ تنفيذ هذه الخطط اعتبارا من عام ٢٠٠٣. وسيركز **البرنامج** في أنشطته على التمثيل المنصف للجنسين . ووفقا لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، يتمثل الأثر المحدد المستهدف تحقيقه قبل عام ٢٠٠٦ في زيادة الغطاء النباتي بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل، وتنظيم النظام المائي للأنهار، وتخفيض منسوب المواد الصلبة التي تجرفها.

⇦ *المجال المقترح – تخفيف وطأة الكوارث الطبيعية: الاستعداد والتصدي*

٥٦- يستجيب مجال المساعدة هذا للهدف الرابع من سياسة تحفيز التنمية. ونظرا للأثر المأسوي للكوارث الطبيعية على الأمن الغذائي للمجموعات التي تستهدفها أنشطة **البرنامج**، فمن الأهمية، في المرحلة الأولى، توفير موارد للوقاية من الأخطار الرئيسية وتلبية الاحتياجات الملحة، سواء على مستوى الأسر أو المجتمعات المحلية وبنيتها الأساسية.

٥٧- وسيسهم مجال المساعدة هذا في الحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان الأشد ضعفا في حالة وقوع كوارث طبيعية، سواء في المناطق الريفية أو في الأحياء المحرومة من المدن في المناطق المستفيدة. وسيتعين على وجه الخصوص دعم الأنشطة الرامية إلى تحسين الحياة في أشد الأحياء حرمانا قبل حلول موسم الأمطار (تنظيف قنوات الري والصرف، وتدعيم سدود الحماية، ولم القاذورات في المناطق المنخفضة، المعرضة بدرجة كبيرة للفيضانات في فترة الأمطار، لا سيما عند هبوب أعاصير).

٥٨- وسيجري تخطيط هذه المشاريع في الفترات السابقة للأعاصير، وستحشد المجتمعات المحلية. ولن تنفذ هذه المشاريع ما لم يوفر مختلف الشركاء، لا سيما الحكومة، الموارد المالية والبشرية والإشراف التقني. وعند وقوع كوارث، ستنفذ على الفور أنشطة الترميم والتعمير المخططة سلفا. وسيجنب ذلك الأشخاص الأشد ضعفا فقدان ممتلكاتهم والتمتع بحد أدنى من الأمن الغذائي خلال الفترات الحرجة في حياتهم.

تكامل مجالات المساعدة

٥٩- تبين تجربة البرنامج القطري أهمية تكامل الأنشطة فيما بينها، وأيضا الصعوبات المواجهة في تحقيق ذلك. وأسلوب **البرنامج** والحكومة المتمثل في استخدام المدرسة كقطب من أقطاب التنمية المجتمعية جدير بالمواصلة والتوسيع: فنلاحظ مثلا الالتزام الذي تعهدت به وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية، بالتشاور مع شركاء مختلفين، ومنهم **البرنامج**، بدمج المسائل المتعلقة بالصحة/التغذية في الأنشطة المدرسية. وأخيرا، فإن رغبة **البرنامج** في شراء السلع على المستوى المحلي لاستخدامها مباشرة في المدارس تتيح إقامة روابط بين نشاط الإنتاج الأسري واستهلاك الأطفال للوجبات الغذائية.

٦٠- وستمكّن الأنشطة أيضا، من خلال الشبكات المؤسسية، من التصدي لحالات الطوارئ التي تقع بانتظام في هايتي (جفاف وفيضانات وأعاصير). وعلى نقيض ذلك، يصعب دمج النساء اللائي تعوزهن الموارد ويعانين من سوء التغذية، والمحددات في مراكز الصحة، في أنشطة الغذاء مقابل العمل. ويعزى ذلك إلى أسباب شتى منها القصور الإداري، وسيتعين بذل مزيد من الجهود لتذليل هذه الصعوبات.

آفاق البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٦١- إن البرمجة المشتركة بين شركاء مختلفين باتت بالفعل واقعا ملموسا، وتمت ممارستها خلال الدورة الأولى للبرمجة. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** بصورة مشتركة مع المجتمعات المحلية لترميم مستجمع مياه، وجعله منتجا بشكل مستدام. كما يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان و**البرنامج** في مجالي الصحة التناسلية والتغذية. وستزداد فرص تنفيذ مشاريع مشتركة خلال دورة البرمجة القادمة بفضل عملية التقييم القطري الموحد والإطار الاستراتيجي للمساعدة الإنمائية في هاييتي، الذي شارك فيه **البرنامج** مشاركة نشطة جدا. وقد أتاحت هذه العملية للشركاء تحديد إمكانات للتآزر. وسيضطلع بأنشطة مشتركة في كافة مجالات الأنشطة.

وسائل مساعدات البرنامج

٦٢- نظرا للمجموعات المستفيدة ولمناطق الأنشطة، وكذلك للقدرة المحلية المحدودة لإنتاج فوائض غذائية، فإن استيراد أغذية تلائم الأذواق المحلية يظل أفضل وسيلة لكفالة حد أدنى من الأمن الغذائي للمستفيدين. ويعتزم **البرنامج** التشجيع على شراء المنتجات على المستوى المحلي عندما يتسنى ذلك تقنيا وماليا دون إحداث اضطراب في السوق المحلية، وعندما يشكل ذلك حافزا للإنتاج المحلي. وتجري مناقشة هذه الإمكانية منذ عامين مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبعض المنظمات غير الحكومية. وفضلا عن ذلك، فإن إمكانيات الشراء متوفرة في الجمهورية الدومينكية، وهو أمر مفيد في حالة حدوث كوارث طبيعية حيث يمكن **للبرنامج** وشركائه شراء الأغذية سريعا.

تخصيص الموارد

٦٣- يقترح تخصيص ٧٤ في المائة من الموارد للتعليم والتغذية، و١٥ في المائة للبيئة، و١١ في المائة للوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها. ويتوقف مستوى الموارد التي يوفرها **البرنامج** على الموارد التي توفرها الحكومة والشركاء الآخرون. وتوضح تجربة السنوات الثلاث المنقضية أنه يمكن استيعاب جزء كبير من الموارد المطلوبة في إطار شراكات فعالة.

المواءمة

٦٤- من المقرر مواصلة البرنامج القطري الحالي حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. بيد أن **البرنامج** والحكومة يقترحان على المجلس التنفيذي تقصير مدة البرنامج القطري قليلا بحيث يبدأ البرنامج القطري المقبل في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٢. وهذا من شأنه أن يحقق مواءمة برامج منظومة الأمم المتحدة، وينسق بدء البرنامج مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وسيكون أثر ذلك على موارد البرنامج الحالي طفيفا نسبيا.

الشراكات

٦٥- من المزمع تكثيف الشراكات القائمة بالفعل لزيادة تعزيز أثر الأنشطة المنفذة لصالح السكان المستفيدين. وقد مكن إعداد التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية كل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة من الالتزام بدعم أنشطة المؤسسات الأخرى بشكل محدد. وقد أثارت أنشطة **البرنامج** بشكل خاص اهتمام صندوق الأمم

المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم، رهنا بتوفر الموارد، لأنشطة معينة تتناسب مع أنشطته. أما **البرنامج**، فهو سيشجع من جانبه، قدر الإمكان، أنشطة الشركاء الآخرين. وسيدعم **البرنامج** على وجه الخصوص، رهنا بتوفر الموارد، التنسيق المقيم في إطار أنشطته.

٦٦- وستشرف الحكومة على تنفيذ البرنامج القطري، وينبغي من ثم أن ترصد الموارد المالية والبشرية اللازمة. ويمكنها أن تعتمد على الشركات الثلاثية في الحالات التي لا تسمح لها الموارد بالتدخل فيها.

٦٧- وفيما يلي أمثلة محددة للتعاون المزمع تحقيقه في إطار منظومة الأمم المتحدة: **(١)** منظمة الأغذية والزراعة: دعم تقني لتطوير مستجمعات المياه؛ **(٢)** صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف: دعم تقني لمتابعة/تقييم تدريب النساء على المشاريع المختلفة وتوعيتها بها، وللمشاركة في هذه الأنشطة؛ **(٣)** صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: إشراف تقني وتقديم مدخلات للبنية الأساسية الريفية. ويقدم **البرنامج** الدعم، بالتشارك مع منظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لجهود الحكومة في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

٦٨- وفيما يلي أمثلة محددة لشراكات مزمعة مع منظمات غير حكومية، على أساس العمل المشترك قيد التنفيذ بالفعل: "١" مؤسسة كاريتاس الدولية والأبرشية: الإشراف على المشاريع المشتركة وتمويلها؛ "٢" مؤسسة هابيتي للمساعدة: الإشراف التقني على البنية الأساسية الريفية؛ "٣" مؤسسة التنمية للبلدان الأمريكية: المشاركة في التمويل، والإشراف التقني، وتقديم مدخلات غير غذائية لاستغلال مستجمعات المياه، والبنية الأساسية الريفية، والمشاتل؛ "٤" مؤسسة العمل من أجل مكافحة الجوع: الدعم التقني لتنفيذ أنشطة خاصة بأطفال الشوارع؛ "٥" أكاديا هابيتي: تقديم الموارد البشرية لتدريب المستفيدين.

٦٩- ويعمل **البرنامج** أيضا بتعاون وثيق مع الجهات المانحة، ويظل على استعداد لتنفيذ عمليات ثنائية أو لتنفيذ مشاريع ذات أهمية مشتركة في إطار البرنامج القطري. وسيواصل **البرنامج** المشاركة في تنسيق مواضيع معينة (سياسية و/أو تشغيلية) وسيضطلع بها في بعض الحالات. وفيما يلي أمثلة للشراكات: "١" الوكالة الأمريكية للمعونة الغذائية: تحسين نوعية التعليم، والصحة/التغذية؛ "٢" الاتحاد الأوروبي: السياسات والاستراتيجية فيما يتعلق بالمقاصف المدرسية، وتمويل التدريب، والصحة المدرسية، ووضع استراتيجية لعمليات الشراء المحلي؛ "٣" كندا: تقديم موارد مالية لإنشاء مشاريع لتوفير المغذيات الدقيقة على الصعيد الوطني، ومشروع صندوق للتنمية الاجتماعية.

٧٠- هذا، وقد طور **البرنامج** مساعيه أيضا لإقامة شراكات مع القطاع الخاص، ويعتزم مواصلة هذه المساعي، خاصة لخلق وظائف: تحويل المنتجات الغذائية (إعداد الخبز، والبسكويت المحلي)، وصناعة مواقد محسنة بشكل حرفي، وتوزيع الغاز والكيروسين.

المشكلات الرئيسة والمخاطر

٧١- تتمثل أهم المخاطر التي تتهدد تنفيذ الاستراتيجية في عدم الاستقرار السياسي أو في وجود استقرار سياسي دون تمتع الأفراد بحقوقهم، الأمر الذي يحول دون تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لخلق وظائف وزيادة الإيرادات الضريبية، التي تمكن الحكومة من الإسهام بشكل أكبر في تمويل تنمية البلد بشكل عام، والبرنامج القطري **للبرنامج** بشكل خاص.

ومن شأن النمو الاقتصادي أن يحد من الطلب على المعونة الغذائية بالنسبة للمشاريع الاجتماعية الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار يمكن أن يؤخر تنفيذ أنشطة **البرنامج** للمساعدة.

٧٢- ومن المهم أيضا أن يتمكن **البرنامج** من الاعتماد على ميزانية كافية، من ناحية، خاصة للدعم التشغيلي، وعلى موظفين مؤهلين ومدربين، من ناحية أخرى، لتنفيذ الأنشطة المختلفة.

٧٣- وفي حالات الكوارث الطبيعية الخطيرة، يمكن أن يؤدي غياب المعلومات والبيانات وعدم وجود مراقبة هشاشة الأوضاع، أو عدم إمكانية التعويل عليها، إلى تأخير التصدي لمشاكل انعدام الأمن الغذائي المنتظمة والمحددة جغرافيا. بيد أن هذه المخاطر محدودة نسبيا بسبب وجود موظفين **للبرنامج** وشركاء آخرين في الميدان.

٧٤- وليس من المعقول اعتقاد أن احتياجات هاييتي من المعونة الغذائية يمكن أن تقل عن ١٠٠ ٠٠٠ طن خلال الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة. ونظرا لاعتماد هاييتي على هذه المعونة، فإنها قد تعاني من النقص المحتمل في المخزون على المستوى العالمي، ومن ثم تخفيض المعونة الغذائية على المستوى العالمي. فالسياسات المرتبطة بالعولمة تمثل أيضا عاملا لهشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي.

٧٥- لقد أثبتت المعونة الغذائية في هاييتي فعاليتها عندما تشكل جزءا لا يتجزأ من إطار برمجة تتوافر فيه المدخلات اللازمة. وهاييتي تحتاج إلى معونة غذائية بسبب وضعها الاجتماعي الاقتصادي المأساوي، والعجز الغذائي الهيكلي والمزمن الذي يؤثر بشكل خاص على الأسر الأشد فقرا. وعلى المدى القصير والمدى المتوسط (٢٠٠١-٢٠٠٦)، تمثل المعونة الغذائية التي يوزعها **البرنامج** مباشرة على المستفيدين في إطار الاستراتيجية المفصلة أعلاه أفضل حل لمشاكل انعدام الأمن الغذائي التي تعاني منها المجموعات الضعيفة المستفيدة في مناطق الأنشطة المختارة.

الملحق

التوجيه الجغرافي

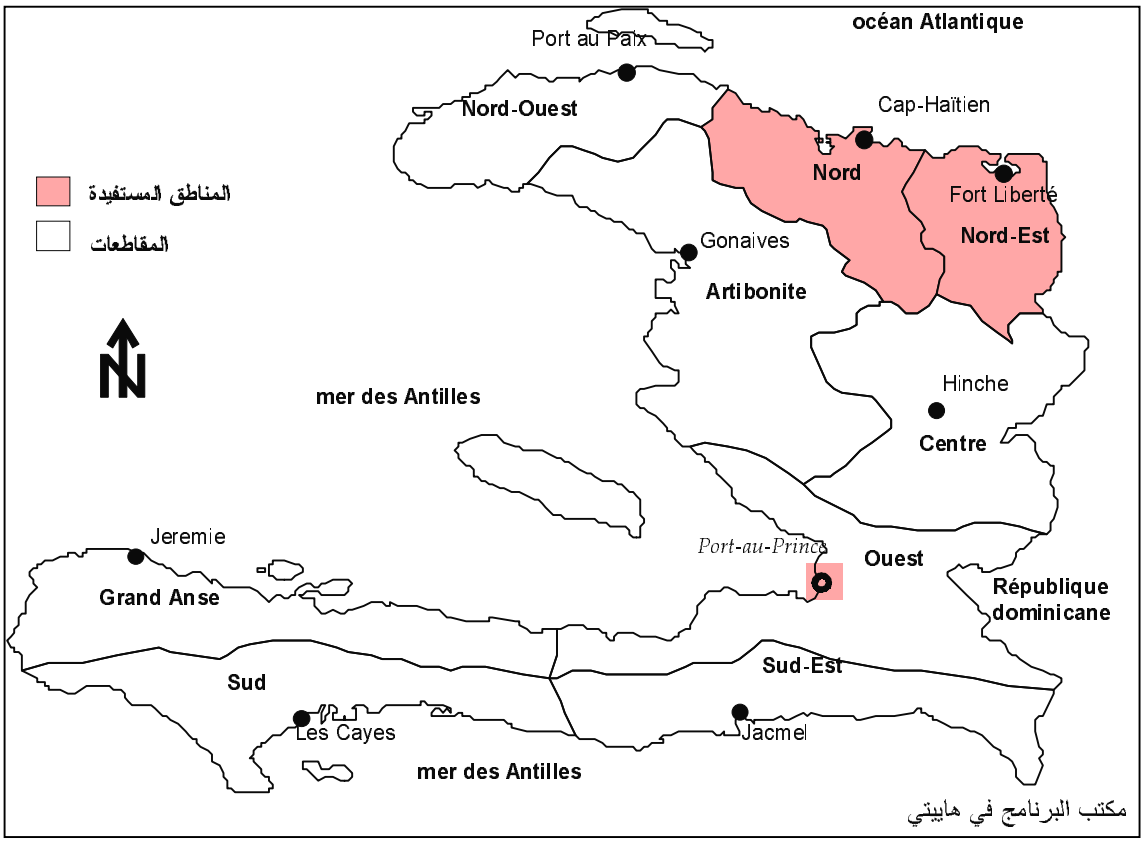

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.